

قضية

«ستديو فيجن»:

سرقة أموال الدولة بـ «العملة الصعبة»

تنتظر شركة «ستديو فيجن» الجلسة الثانية من المحاكمة قبل نهاية الشهر الجاري. بعد نجاح الشركة ورئيس مجلس إدارتها ميشال المر في التهرب من التبليغ في الجلسة الأولى. هي مهمة صعبة أمام القضاء في ظلّ الضغوط السياسية. مع أن ملف الدولة في القضية «هاكت». فهل تتجرأ على ملاحقة الشركاء الدوليين لـ «ستديو فيجن»؟

فراس الشوفي

لعلّ قضية التخابر غير الشرعي لشركة «ستديو فيجن» وحرمان الدولة اللبنانية من أحد أهم مواردها الاقتصادية، الملف الأدمم بين ملفات «فضيحة الاتصالات»، التي فجرتها لجنة الاتصالات النيابية في 21 آذار الماضي.

تركبة معقدة من العلاقات المحلية والدولية، تقنياً ومالياً، أمنت على مدى أعوام لشركة «ستديو فيجن» والمؤسسات المتفرعة عنها كمحطة «أم. تي. في» التلفزيونية، مداخل طائلة من الأموال، قدرتها الدولة بحوالي 60 مليون دولار أميركي، كان المفترض أن تكون جزءاً من الأرباح التي يعوّل عليها لبنان في قطاع الاتصالات، لسدّ عجزه في قطاعات أخرى. لكن، بدل ذلك، كانت قرصنة الاتصالات الدولية الواردة إلى لبنان، باب رزق لا ينضب بالنسبة لـ «ستديو فيجن» والقائمين عليها، وأشبه بـ «طابعة مالية» لـ «عملة صعبة» محدّدة في سوق التجارة الدولية هي الـ «SDR»، والتي تشكّل سرقتها من خزانة الدولة جريمة أكبر من جريمة سرقة المال العام بالليرة اللبنانية. تسعة أشهر مرّت على الفضيحة، وستة على تقديم الدولة دعواها أمام النيابة العامة المالية ضد الشركة ورئيس مجلس إدارتها ميشال

غبريال المر، بتهمة استقبال مكالمات غير شرعية وتمريضها إلى المشتركين على الشبكة الوطنية وحرمان الدولة بمبالغ طائلة من المال العام. وتنتظر الدعوى، الجلسة الثانية أمام القاضي الجزائري المنفرد في المتن في 26 كانون الثاني، بعد أن «تعدّر» تبليغ المدعي عليهما في الجلسة الأولى، بتاريخ 10 تشرين الثاني الماضي. وبين الضغوط السياسية ومحاولات المر وشركته إيجاد الذرائع والتبريرات، كتلك التي أدلى بها أمام النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم في جلسة الاستماع الأولى ولم تقنع القاضي المخضرم، مبرراً عمل خطوط الشركة على مدى 24 ساعة في اليوم بقيامها بدراسات إحصائية، تضع لجنة الاتصالات النيابية برئاسة النائب حسن فضل الله الملف القضائي تحت المتابعة الدائمة مع بداية العام الجديد، إصراراً منها على الوصول إلى محاسبة المرتكبين وإعادة المال العام المهودور.



معدّل حجم الاتصالات الدولية وهنّ لبنان واليه هو واحد للخارج و 7 لوارد



كيف قرصنت «ستديو فيجن»؟

تعدّ الاتصالات الدولية الواردة إلى لبنان، ثروة بالنسبة لمصادر دعم خزينة الدولة، إذ أن الجزء الأكبر من اللبنانيين، يتلقّى اتصالات من المغتربين في الخارج، وكذلك الأمر بالنسبة للأجانب الموجودين في البلاد. وإذا ما قورن حجم الاتصالات الخارجة من لبنان مع تلك الواردة

«فرق عملة» تُغني «STUDIO VISION»

من حسن حظّ شركات الاتصال الأجنبية (غالبيتها عالمية معروفة وذلك بحثاً آخر)، وجود شخص مثل السيد ميشال المر وشركته «ستديو فيجن» في لبنان. ويفضّل المرّ، تستطيع الشركات التي سبق أن وقعت عقوداً مع لبنان (تتضمن إشارات واضحة لحصرية الدولة اللبنانية في إدارة واستثمار الاتصالات الواردة والخارجة). الالتفاف على خزينة الدولة اللبنانية، وحرمانها من حقّها في نسبتها من كلفة الاتصالات الدولية الواردة، بدل أن تدفع للبنان حصّته كاملة. وتدفع الشركات الأجنبية لشركة المرّ أسعاراً زهيدة ثمن دقائق الاتصال، مقارنة مع ما تضطرّ لدفعه للدولة اللبنانية، لكنّها بالنسبة للمرّ تشكّل أرباحاً طائلة. بالمقارنة مع ما يدفعه بدل اتصالات على شبكة الاتصال المحلية الوطنية. ويبلغ معدّل كلفة الاتصال الدولي التي يفترض أن يربحها لبنان في حال تمّ الاتصال بالطرق الشرعية حوالي 300 ليرة لبنانية من الشركات الأجنبية، بينما تدفع هذه الشركات للمرّ نحو 150 ليرة، فيما يدفع الأخير 40 ليرة لبنانية للشبكة المحلية، بدلاً عن دقيقة التخابر المحلية، جانياً بذلك أرباحاً طائلة من «فرق العملة». فتكون المعادلة: المرّ والشركات الأجنبية رابح - رابح، والدولة هي الخاسر الوحيد.

إليه، فإن المعدّل هو واحد للخارج مقابل 7 للوارد. وكما أن للشركات المشغلة في الدول الأخرى، حصّة من الاتصالات الخارجة من لبنان إليها، فإن للبنان أيضاً، حصّة من الاتصالات الواردة إليه، تبلغ ما معدّله 260 مليون دقيقة، يتمّ تحويلها إلى عملة الـ «SDR (Special Drawing Rate) أو «وحدة السحب الخاصة»، وهي عملة عالمية غير مطبوعة لها سعر يومي في البورصة العالمية، وتعتبر ثروة لبنان في قطاع الاتصالات بشكل دائم. عبر معدّات وأجهزة استقبال نُشرت في قمم الزعرور وغيرها، ومحوّل سنترال «IPBX» أو «International Private Branch Exchange» موجود في مركز «ستديو فيجن» في منطقة النقاش، تمكّنت الشركة من فتح «نافذة International Gateway» أو «نافذة اتصالات عالمية» لاستقبال خطوط الاتصال الواردة إلى لبنان، لحوالي 450 ألف مشترك في الشبكة الوطنية. وهي بذلك قامت بتغيير «بلد المنشأ» في الاتصالات الدولية أو عملية «REFILING». ولم يكن باستطاعة «ستديو فيجن» أن تقوم بهذه العملية التقنية غير الشرعية والمعقدة، من دون شركاء دوليين أو وسطاء بينها وبين شركات الاتصالات في الدول الأجنبية، بالإضافة إلى مكاتب التنسيق التي تملكها الشركة في أكثر من عاصمة عالمية. وما تقوم به الشركات الدولية من تحويل لجزء من الاتصالات على محطات استقبال «ستديو فيجن»، بدلاً من تحويلها إلى مستقبلات «أوجيرو»، قد لا يخالف قوانين الدول التي لا تحصر قطاع الاتصالات في شركات وطنية، لكنّه بالتأكيد يخالف العقود الموقعة بين لبنان والشركات الشريكة في الخارج، والتي تتضمن بنوداً صريحة عن أن الدولة هي الجهة الحصرية في لبنان التي تملك حقّ استقبال الاتصالات وتوريدها إلى الخارج. ولم تكتفِ «ستديو فيجن» بما كانت تحصل عليه من الشركات الدولية بشكل مباشر عبر أجهزة الاستقبال، بل عمدت إلى الحصول من شركات بيع الإنترنت المحلية على خطوط انترنت «E1» دولية، لتوسيع قدرتها على استقبال اتصالات أكثر. ومن غير المعروف، ما إذا كان القضاء سيوسّع تحقيقاته مع المتهمّين، «ستديو فيجن» والمرّ، لمعرفة شركائهما الدوليين، وكيفية عقد الصفقات مع الجهات الخارجية، وما إذا كانت الدولة اللبنانية في وارد ملاحقة الشركاء أمام المحاكم الدولية لاستعادة الحقوق المهودورة، أم ستلجأ إلى إجراء مقاضات جديدة، والاكتفاء بتعهّدات الشركات الدولية بعدم تكرار التخابر غير الشرعي في لبنان مجدداً.

كيف اكتشفت القرصنة؟

بتاريخ 29 آب 2012، تم تأسيس اشترك من هيئة «أوجيرو» باسم «ستديو فيجن» يتضمن خط E1 رقمه 04526000، إضافة إلى مجموعة

خطوط «DDI» مؤلّفة من مئة خط، تبدأ من 04526000 إلى 04526099. وبزّرت الشركة طلبها بأنها مؤسسة ضخمة وتحتاج إلى عدد كبير من خطوط الاتصال. وخط الـ E1 هو وحدة قياس تعادل ما مجموعه 30 خطاً رقمياً، سعة كل منها 64 كيلوبايت، بالإضافة إلى خطوط اتصال أخرى كانت «ستديو فيجن» تملكها، وضمّتها «أوجيرو» إلى الباقة الجديدة والتسلسل الجديد لتحصيل سعة المئة خط.

وبين أيلول 2012 وتشرين الثاني من العام نفسه، حرصت «ستديو فيجن» على إبقاء الخطّ الجديد صامتاً، وعدم إثارة أي شبهة في وجهة الاستعمال. إذ تعتمد «أوجيرو» نظاماً تلقائياً لمراقبة فواتير الخطوط الجديدة في الأشهر الثلاثة الأولى، وتسقطها من المراقبة بعد التأكد من أن لا شيء يثير الريبة. إلا أن عمليات التخابر غير الشرعي بدأت بشكل أوّلي في الشهر الأخير من 2012، لتقف بعدها إلى معدلات كبيرة في كانون الثاني 2013، وبقيت كذلك حتى الشهر الرابع من العام المنصرم، بعد أقل من شهر على اجتماع لجنة الاتصالات النيابية الشهيير في 21 آذار 2016،

والجيل المخضرم سياسياً أنه أمام مهمة من نوع جديد، ألا وهي «عقلنة أفكار الشباب، وفرملة حماسهم في بعض الأمور»! ما يربط بين الجيلين كثير يعزّزه إيمانها بخط الحرية السياسية رغم كل «السقطات». لكن ما يفوقهما ليس عرضياً، إذ يبدو جلياً من خلال الاطلاع على قائمة الأسماء المنتخبة والمعينة، أن جزءاً كبيراً منها ليس لديه تجربة سياسية تجعله مؤهلاً لإدارة عدد من الملفات، خصوصاً أن المرحلة المقبلة هي مرحلة «قيام» التيار من جديد. كذلك فإن هذه الأسماء التي تمثّل بنسبة عالية القاعدة المستقبلية،

الشق السياسي، وركّزت على موضوع التعامل مع حزب الله في الحكومة وخارجها، أظهرت للرئيس الحريري

أغلب الأعضاء ليسوا من انصار النزالات ولا يزالون يعيشون نشوة 14 آذار 2005



الشق السياسي، وركّزت على موضوع التعامل مع حزب الله في الحكومة وخارجها، أظهرت للرئيس الحريري

تقرير

البيت «المستقبلي»: الحريري العاقل والشباب المندفع

ميسم زرق

عرف الرئيس سعد الحريري كيف يُنقذ سفينته التنظيمية من الأمواج العاتية بأقل الخسائر. في أول تمرين سياسي بعد عودته من الخارج، لم يخل من السليبات، فتح الباب أمام الجميع لخوض تجربة «ديمقراطية»، أصرّ فيها على إبراز وجوه جديدة، طارحاً فكرة التغيير كبند أساسي. هذا العنوان، وإن كان جذاباً للكثير من الشباب الذين عانوا ركوداً طوال فترة غياب الحريري، ظل يفترق إلى قواعد تحقيقه، وفق ما يرى مستقبليون. وهو إن كان قد أتاح غلبة الطابع

قد تكون فوضى التشريعات إلى



E1

خطوط دولية من شركات ISP

